

تحفظات وفد السودان على بيان مجلس السلم والأمن الأفريقي 25

يناير عام 2013 حول الوضع بين السودان وجنوب السودان

ترحب حكومة السودان ببيان مجلس السلم والأمن الأفريقي الصادر عن إجتماع المجلس علي مستوى الرؤساء بتاريخ 25 يناير 2013م، و تبدي التحفظات والملاحظات التالية علي بعض بنود البيان والتي يمكن أن تؤثر سلباً علي مسيرة السلام وتحقيق الأمن بين دولة السودان وجنوب السودان :-

1. فيما يتعلق بتنفيذ المنطقة الآمنة منزوعة السلاح علي الحدود بين البلدين فإن الفقرة السابعة من بيان المجلس تتناقض مع الفقرة التاسعة من ذات البيان، ففي حين تورد الفقرة السابعة تأكيد المجلس علي تطبيق جميع الإتفاقيات بصورة كاملة ودون شروط وهو ذات ما أشارت إليه مخرجات قمة الرئيسين البشير وسلفاكير بتاريخ 4-5 يناير 2013، فإن الفقرة التاسعة تؤكد علي أن عدم الإتفاق علي تنفيذ أي قطاع من المنطقة الآمنة منزوعة السلاح لا يمنع تأسيس المنطقة . وهذا يؤسس لإمكانية تنفيذ المنطقة الآمنة منزوعة السلاح دون نزع السلاح في منطقة 14 ميل بصفة كاملة بسبب تراجع حكومة الجنوب عن النزع لكل السلاح في منطقة 14 ميل وفقاً للخريطة الأمنية المتفق عليها في إتفاق الترتيبات الأمنية الموقع في 27/9/2012 ضمن إتفاقيات التعاون بين البلدين. وأن الإخلال بتنفيذ إتفاق المنطقة الآمنة منزوعة السلاح بصفة كاملة لا يؤدي إلي تحقيق الأمن والسلام المستدام في الحدود بين البلدين، فالأمن حزمة واحدة وكل لا يتجزأ ، خاصة في منطقة تعاني أصلاً من نزاعات مسلحة.

2. وحول مسألة تنفيذ إتفاق الترتيبات المؤقتة لأبيي (20 يونيو 2011م) ، من المعلوم حسب بروتوكول أبيي وما أكد عليه إتفاق الترتيبات المؤقتة ، فإن أبيي جزء لا يتجزأ من السودان إلى حين تسوية الوضع النهائي لها ، وأن قبول حكومة السودان للشراكة في إدارة المنطقة مع دولة جنوب السودان رغم سيادته عليها ، جاء من منطلق تحقيق التعايش السلمي وجعل منطقة أبيي جسراً للسلام بين الدولتين كما ورد في بروتوكول أبيي . عليه، فإن تشكيل مؤسسات المنطقة

ينبغي أن يكون متوازناً ومرضياً للطرفين . وهذا ما خالفه بيان مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي أوحى إلي منح الأغلبية لجنوب السودان في تشكيل مجلس تشريعي لمنطقة أبيي بينما لم يشر إتفاق الترتيبات المؤقتة الى نسبة معينة لمشاركة الطرفين في المجلس .

3. أما حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي ، فإنه قد تم الإتفاق خلال قمة الرئيسين في 4-5 يناير 2013م على أن يتم التفاوض بشأن الوضع النهائي بعد تنفيذ إتفاقية أديس أبابا للترتيبات المؤقتة فيما يتعلق بتشكيل المؤسسات المدنية (الإدارية والمجلس التشريعي وخدمة شرطة أبيي) بالإضافة للإتفاق على مصفوفة شاملة لتنفيذ كافة الإتفاقيات، وذلك لخلق أرضية صالحة ومناخ سياسي وإجتماعي موئم تمهيداً للنظر في الوضع النهائي للمنطقة.

وأن مقترح الهيئة الأفريقية رفيعة المستوى بتاريخ 21 سبتمبر 2012م حول الوضع النهائي لأبيي الذي أكد عليه مجلس السلم والأمن الإقليمي يخالف بروتوكول أبيي حيث أن المقترح يسلب مفوضية إستفتاء أبيي صلاحيتها الرئيسة وهي تحديد معايير من يحق له التصويت عند إجراء الاستفتاء حول المنطقة . بل، إن المقترح منح بصفة إنتقائية (تفرقة) دينكا نوك حق التصويت كعرق بينما حدد معياراً تعجيزاً (الإقامة الدائمة) شرطاً لتصويت المسيرية الذين هم بطبيعة حياتهم ونمط معيشتهم رعاة يرحلون وفقاً لوفرة المرعي والمياه . وكذلك إن المقترح يتعارض مع بروتوكول أبيي الذي ينصّ على تشكيل مفوضية الإستفتاء من الجانبين فقط بينما يشير المقترح لرئاسة المفوضية من طرف ثالث.

كذلك فإن المقترح، كما يشير بيان المجلس بتاريخ 24 أكتوبر 2012م ، قد تم قبوله من جمهورية جنوب السودان بينما أبدى السودان بعض التحفظات عليه ، وعليه، فإنه لا يمكن فرضه على السودان مما يعني فرض خيار الطرف الآخر الذي وافق على المقترح علماً بأن بروتوكول أبيي هو الوثيقة الوحيدة المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالوضع النهائي لمنطقة أبيي ، فلا يعقل أن يتم فرض مقترح مقبول من طرف دون الآخر ليعلو على إتفاق موقع بين الطرفين .

هذا وأنه بعد انفصال جنوب السودان فإن وضع أبيي أصبح نزاعاً حدودياً (territorial dispute) لا يمكن فرض حلول بشأنه من قبل الاتحاد الأفريقي أو من قبل الامم المتحدة، حيث أن القانون المؤسس للاتحاد الأفريقي وميثاق الامم المتحدة والقواعد الراسخة في القانون الدولي

تمنع القيام بأي إجراء أو تدخل من شأنه أن يمس سيادة ووحدة وسلامة أراضي أي دولة.

وختاماً تؤكد حكومة السودان مجدداً على تقدير السودان لجهود الإتحاد الأفريقي والهيئة العليا رفيعة المستوى التابعة للإتحاد الإفريقي (AUHIP) ، لضمان تحقيق السلم والأمن الإفريقي الشامل، وتؤكد حكومة السودان مجدداً كذلك إلتزامها بتطبيق كافة الإتفاقيات مع جمهورية جنوب السودان دون شروط بصفة مشتركة ومنسقة وشاملة كما نصّت على ذلك إتفاقية التعاون المشترك وقمة الرئيسين البشير وسلفاكير في اديس أبابا (4-5 يناير 2013). هذا وتؤكد حكومة السودان على إلتزام السيد رئيس الجمهورية بالتداول مع شقيقه الرئيس سلفاكير حول الوضع النهائي لأبيي متى ما تم تحقيق المطلوبات المشار إليها في مخرجات قمة الرئيسين كما ورد أعلاه.